نظرة إستشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية

أ. سفيان عصماني
جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر
benosman1109@yahoo.co.uk

أ. سفيان مسالتة
جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر
messalta@yahoo.fr

Received: 2012 Accepted: 2012 Published: 2012

ملخص:

تدرس هذه الورقة البحثية الأبعاد المستقبلية لتغيرات السياسة الدولية الاقتصادية في ضوء التقلبات والأزمات ، فهي تحاول التنبؤ بمصير التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة التي شكلت بعدا كلانيا شموليا في صورة نسق عام لم يكتمل بعد، مدار وعائي في صورة عملية تحول Process of change مركبة تحتمل مجموعة متغيرات شكلت جملة تحديات على الدول والتكتلات الاقتصادية. عبر رسم مسارات واضحة لصيرورة الأحداث المقبلة في ظل ما يشهده العالم من توترات و أزمات بناءً على معطيات موضوعية ومعالجة فكرية ذات أسس كلانية ، تتجمع هذه الاستنتاجات والفروض في ورقة بحثية موسومة تحت عنوان : نظرة إستشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة من وجهة نظر كلانية.

Abstract:

This research paper studies the future dimensions for changing the economic international policy in light of the fluctuations and the crises. It tries to predict the fate of the economic blocs under the globalization that represented totalitarian holist dimensions in the image of a general pattern which is not completed till now, as a compound Process of Change which implies a group of variables that represented some challenges on the countries and the economic blocs .Through drawing clear paths for the change of the next events under what the world witnesses from tensions and crises according to objective data and an intellectual treatment with holist bases and foundations, these findings and hypotheses gather in a marked research paper under the theme : An anticipatory consideration of the economic blocs' future in the era of the globalization from a Holism viewpoint.

تمهيد:

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تحمل في طياتها ظواهر عتيدة وجديدة وتعكس سلوكيات فريدة، وهذا يعني أن البشرية دخلت في غمار عملية تغيير كبرى على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والسلوكية ونحن ندخل غمار القرن الحادي والعشرين، وقد تمخض عن عملية التغير هذه، تشكيل نسق من القيم الكونية التي تغطي مختلف جوانب النشاط الإنتاجي والتي من المنتظر أن تعم مختلف أقطار العالم وهو ما أطلق عليه العولمة أو الكوكبة أو الكونية ترجمة للمصطلح الإنجليزي (GLOBALISATION)، كما وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

إن تنامي ظاهرة التكتلات بهذا الشكل إضافة إلى الوضع العالمي المتعولم والنشاط المتسارع للعولمة على مختلف الأصعدة وما سايره وما يصاحبه من أزمات متكررة ومتجددة هنا وهناك والتي أصبحت تمثل المنحى العام

لحقبة العولمة والقاعدة الأساسية التي تحكمها لمؤشر على وجود اتجاهات وإرهاصات لبداية التحول في منظومة التفكير الاقتصادي ينبئ بتحولات عميقة قد يكون لها الأثر العميق على مسار التكتلات الاقتصادية والعولمة معا، وهو ما جعلنا نبحث في هذا الموضوع محاولين إبراز العلاقة التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والعولمة ومستقبل الأولى نتيجة لاتجاه ومسار الثانية و ما مدى تأثير الأزمات على كليهما.

1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث، في محاولة تحليل العولمة والتكتلات الاقتصادية، وتسليط الضوء على أهم الأزمات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مسار التكتلات الاقتصادية والعولمة وقراءة مستقبليهما بطريقة علمية، تستند إلى بعض نظريات العلاقات والاقتصاد الدوليين، و تحديدا نظريتي التبادل اللامتكافئ، ونظرية النظم العالمية، والنظرية الكيلانية، وذلك باستخدام الأدوات والمصطلحات الفكرية لكلتا النظريتين كي يتسنى للبحث الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية عن ظاهرتي العولمة والتكتلات الاقتصادية.

2. مشكلة البحث:

تتصدى الدراسة الحالية لمشكلة بحثية لها مضامينها الأكاديمية من حيث استشراف مستقبل التكتلات الاقتصادية في زمن العولمة المنتجة للأزمات المعولمة، في محاولة لفهم علاقة التأثير والاعتماد المتبادلين بين التكتلات الاقتصادية فيما بينها وبين اتجاهات العولمة كمحصلة تتلخص بوجود تحولات جذرية وتغيرات جوهرية في مسارات العولمة المتأزمة ومن ثم على مستقبل التكتلات الاقتصادية نتيجة لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمتين وأثر محصلة تلك العلاقة في بنية النظام الاقتصادي العالمي. ومن أجل توضيح ذلك تنطلق الدراسة من نموذجي افتراضي يوضح تأثر التكتلات الاقتصادية فيما بينها عن طريق الاعتماد المتبادل، بالإضافة إلى تأثير الأزمات العالمية المعولمة عليها والتي ستحدد مستقبلها في شكل ثلاث مسارات كما هو موضح في نموذج الدراسة.

3. هدف الدراسة:

الهدف الأساسي من وراء هذا البحث هو الكشف عن الاتجاهات والمسببات والعوامل التاريخية التي ساهمت في نشأة وتطور ظاهرتي التكتلات الاقتصادية والعولمة، كما يهدف إلى تفكيك هاتين الظاهرتين من وجهة نظر كلانية، من خلال:رصد ما يلي:

- ✓ المفهوم الدلالي للعولمة والعالمية والقابلية للتعولم
- ✓ مفهوم و أهم التكتلات الاقتصادية

- ✓ العلاقة التبادلية بين التكتلات الاقتصادية وإتجاه العولمة
- ✓ الأزمات المالية و الاقتصادية
- ✓ تداعيات الأزمات العالمية على مراكز العولمة
- ✓ مسارات العولمة ومستقبل التكتلات الإقتصادية.

4. **نموذج الدراسة الإفتراضي:**

إن استشراف أي وضع قائم في المجتمع الدولي "اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي" ، يتطلب الإلمام بجملة المتغيرات والتشابكات والتفاعلات الخاصة بعملية الاستشراف، بين ذلك الوضع القائم المقصود استشراف مستقبله، وبين الأوضاع القائمة الأخرى. وهذا من بين الأمور الشاقة التي يواجهها الباحث عند قيامه بالدراسة الاستشرافية ، فكما أن أي استشراف للمستقبل ينطلق من تشخيص الواقع، فإن نقطة البداية الطبيعية تتمثل في تحديد سمات المرحلة الراهنة. كما يلاحظ على المرحلة السابقة في تطور الدراسات المستقبلية أنها تركزت على المستقبل وقد نظر له من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، إلا أن تطورا معينا نقل الدراسات المستقبلية من مستوى الدولة الواحدة أو الإقليم الواحد إلى مستوى العالم ككل، فأصبح التركيز على مستقبل المجتمع الدولي أو النظام الدولي، أو موضوعات ذات شأن دولي كأسلحة الدمار الشامل. والتكتلات الإقتصادية هي من بين المواضيع التي لاقت الكثير من الإهتمام من قبل الباحثين المفكرين من حيث التنظير والمقاربات لها، لكن في الوقت نفسه عانت قصورا حادا على مستوى الدراسات المستقبلية.

وقد دفع النقاش في هذه المسألة الباحثين في الدراسات المستقبلية إلى التمييز بين ثلاثة ابعاد للمسارات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة :

❖ **الممكن** possible: وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحققه.

❖ **المحتمل** probable: وهو أحد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع.

❖ **المفضل** Preferable: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير.

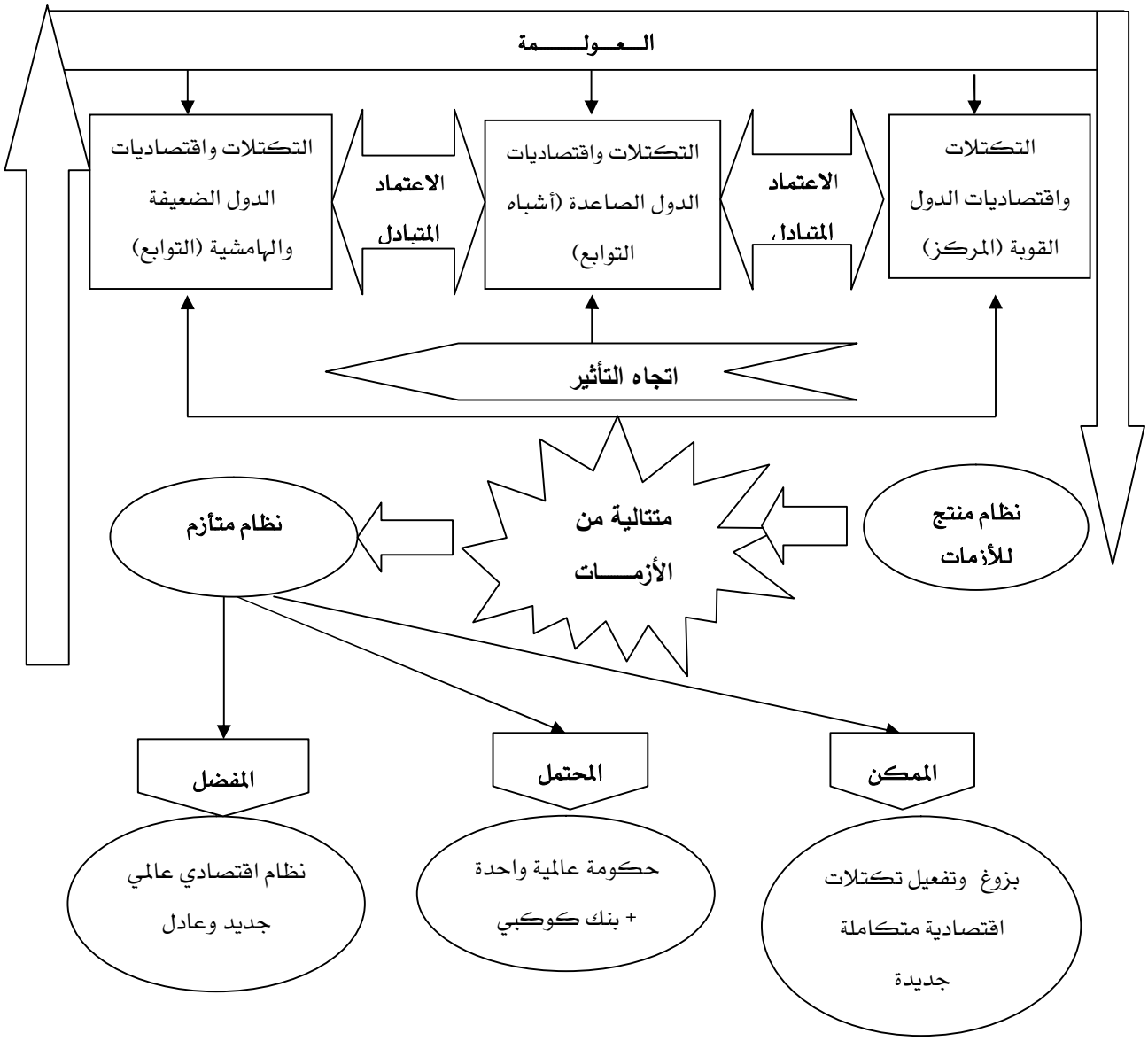

أولا: المفهوم الدلالي للعولمة والعالمية والقابلية للتعولم

يثير مفهوم "العولمة" الكثير من النقاش والجدل، ابتداءً من التعريف بالمفهوم مروراً بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، إضافة إلى رصد وتحليل تأثيراتها على الدول والمجتمعات وبخاصة دول العالم النامية. ومن هذا المنطلق يحظى موضوع العولمة باهتمام كبير على المستوى الأكاديمي، ومن طرف أجهزة الإعلام والرأي العام ومختلف التيارات السياسية والمحافل الدولية والهيئات والمنظمات الرسمية، على اختلاف تخصصاتها ومشاربها وطنيا ودوليا، فلا يخلو لقاء ثقافي اقتصادي، أو علمي أو سياسي أو اجتماعي من الحديث عن العولمة أو الكونية أو الأمركة، بمناسبة أو بدونها، وذلك من أجل تدعيم طرح ما، أو دحض فكرة، أو تبرير أو تفسير قرار صعب ويتجلى ذلك من خلال عدد اللقاءات التي طرحت فيها فكرة العولمة، فقد نشرت

العديد من الأبحاث في الأدبيات التي تتحدث عن هذا الموضوع لدرجة أن جريدة Le monde نشرت خلال شهر فبراير 97، ملحقا خاصا عن العولمة، وأطلقت على سنة 1997 عام العولمة.

1. **تعريف العولمة:**

1.1. **التعريف اللغوي:**

إن الخوض في المسائل الفلسفية يقتضي البدء بتحديد المصطلح، وفي هذا المعنى يقول فولتير: إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحك.

تجمع المراجع على أن مفهوم "العولمة/Mondialisation/Globalisation" حديث الظهور جدا، في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من الثمانينيات من هذا القرن.

ومن تعريفات العولمة أنها: في دلالتها اللغوية تعنى جعل الشيء عالمياً ، بما يعنى ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة "Globalization" في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح "Mondialisation".

العولمة، لغةً، ومثلها القوننة والقوقعة والهوجلةُ[1]، على وزن فوعلة؛ من المصادر[2] القياسيَّة في اللغة العربيَّة، وبالتَّالي فهي مصطلحٌ سليمٌ من النَّحت والتَّركيب. والمصادر في اللغة العربيَّة، وفي كثيرٍ من اللغات غيرها، تختصُّ دون سواها من المفردات باتِّساع اتِّجاهاتها الدَّلاليَّة من حيث إمكان اتِّجاهها أَكثر من وجهةٍ، وربَّما في الآن أَو السِّياق المستخدمِ ذاته؛ فهي قد تنوب مناب الفعل فيكون معناها أَداء الفعل الَّذي مادَّتُهُ الجذر اللغويُّ الَّذي هو العالم هنا. وبذلك يكون معنى العولمة: جعل الشَّيء مادَّةِ العولمةِ عالميًّا أَو على مستوى العالم. وقد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً فيكون بذلك مؤكِّداً لفعله ... والمصدر في الأَصل: اسمٌ دالٌّ على حَدَثٍ جارٍ على فعله[3].

قدم الدكتور عابد محمد السفياني حول المصطلح اللغوي هذا النص: جاءت كلمة العولمة توليدًا من كلمة "عالم" وافترض لها الدكتور عبد الصبور شاهين عضو مجمع اللغة العربية فعلا هو: عوَلمَ يُعَوْلمُ عَوْلَمَة بطريقة التوليد القياسي ومصدرها الصناعي العولمية"[4].

يرى أستاذ الفلسفة محمد عابد الجابري أن العولمة في معناها اللغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهي تعني الآن في المجال السياسي منظرًا إلية من زاوية الجغرافية "جيوبوليتيك"، العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه هو الو. م. أ على بلدان العالم أجمع.

وحسب ناعوم تشومسكي، فإن "عدوى العولمة" (Globalisation)، قد انتشرت في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد"[5]

ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها العولمة فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع في اللغات الحية كافة هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد.

وتشير العولمة إلى شيئين معاً: ❖ انكماش العالم. ❖ ازدياد الوعي بالعالم ككل.

2.1. **التعريف الإصطلاحي:**

والعولمة، بوصفها اصطلاحاً، لصيقةُ النَّشأةِ بالجانب أَو النَّشاط الاقتصاديِّ، بل لقد «استخدمَ هذا المصطلحُ أَساساً لوصف بعض الأَوجه الرَّئيسة للتَّحوُّل الحديث في النَّشاط الاقتصادي العالمي» [6] وجلُّ الَّذين تحدَّثوا فيها لم يكونوا ليجدوا لها ميداناً آخر غير هذا الميدان. ولكنَّ هذا الاصطلاح، كمعظم غيره من الاصطلاحات يولدُ رخواً، هشَّ البنية، ليس له إلاَّ مهده، حتَّى إذا شبَّ ونما كَبُرَ على مهده وقرع كثيراً من الأَبواب، ودخل كثيراً من السَّاحات.

ومن المفاهيم التي تستدعيها العولمة مفهوم "الحكومة العالمية" كإمكانية لمواجهة المخاطر على المصير البشري من كل جانب "في عالم مواطني الشبكات (Netoyens) التابعين لشبكة الأنترنت والذين يجهلون علامات التعريف العادية والمتمثلة في الجنسية والانتماء العرقي والديني والجنس والتأصل الجغرافي والذين مع ذلك قادرين على أن يرتبطوا فيما بينهم.

كما أنها تعنى إنشاء مجموعة من العلاقات الدولية والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية عندما أسست مجموعة من المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. كما يمكن إضافة بُعداً آخر للعولمة يتمثل في زيادة أتباع الدول للمعايير والقواعد التي تضعها المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية) وتعديل قوانينها لتلاءم هذه القواعد والاتفاقيات، كما يمكننا النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات[7].

أيضاً تعتبر العولمة: العملية التي من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في الاقتصاد العالمي والذي يتحقق نتيجة للنمو في حجم ونوعية التجارة عبر الحدود في المنتجات والخدمات والتدفقات المالية نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشآت في الدول المختلفة. وبالرغم من أن العولمة تؤثر بشكل جذري على السياسة والاجتماع والقيم إلا أن عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسي لها[8].

وهى ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع، والسيطرة، والهيمنة وإملاء الإرادة وبسط النفوذ، وهى نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر، كل هذا وغيره قد دفع العولمة، وتتطلب بشدة من الكيانات الاقتصادية المختلفة سرعة التعولم، ومن ثم فإن "العولمة" Globalization كحالة State of affair تختلف عن التعولم Globalability كعملية Process: والتعولم مصطلح يعنى تحول المجتمعات إلى العولمة، وهو عمل من أجل امتلاك ناصية السباق، والحصول على قصب السبق، والفاعلية، ومن ثم فإن قابلية التعولم ليست متوفرة أو متأصلة دائماً، بل كثيراً ما يسعى إلى الوصول إليها وإعداد الاقتصاد لها، ومن خلال توفير مقومات امتلاك مجموعة من الأدوات ذات القدرة الفائقة على صنع الفرص الاقتصادية، وعلى تخليق ناجح لبرامج تسويق منتجاتها.

2. **العالمية:**

إذا كانت العولمة تعني وحدة الجنس البشري، باعتبار أن العالم وحدة واحدة، فالعالمية ضد العولمة، الأولى انفتاح على العالم، وإقرار بتباين الثقافات والحضارات، والثانية انفتاح على ثقافة واحدة، هي الثقافة الأمريكية، ورفض لما عداها من ثقافات، وإذا كانت وسيلة العالمية الانفتاح بين الحضارات؛ فإن وسيلة العولمة الصدام والصراع بين الحضارات، وإذا كانت العولمة غزوا ثقافيا، واختراقا لخصوصيات الثقافات القومية والوطنية؛ فإن العالمية إثراء لهذه الثقافات، وتلقحها حضارياً وعلمياً وتقنياً.

ويعرفها الدكتور محمد عمارة على أنها: نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات والتلاقح بين الثقافات والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب، وترى العالم منتدى حضارات بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها، ومصالح وطنية وقومية وحضارية واقتصادية وأمنية لابد من مراعاتها في إطار توازن المصالح، وليس توازن القوى بين الأمم والحضارات. إذن فهي نزوع عالمي يرى التعدد والتنوع والاختلاف القاعدة والقانون، ويؤمن أن التفاعل هو الوسط العدل بين العولمة وبين التبعية، فتصبح الصورة الحضارية للعالم هي صورة منتدى الحضارات[9].

وتقوم العالمية على المساواة والنّدية بين مختلف الثقافات، بينما تقوم العولمة على التبعية والهيمنة والتطبيع والغزو والاختراق وإفراغ الثقافة من مضمونها وانتزاع هويتها الخاصة والترابط بين الناس برباط عولمي من اللاوطنية واللاقومية واللادينية واللادولة.

إن العالمية تخاطب أعمق مشاعر الإنسان عموماً، وأقوى مشاكله، وأخص هواتفه، والعالمي في الأدب والفن هو الذي يتصيد، ما بين البشرية جمعاء، العواطف المشتركة، وما في وجدانها من حقوق موحدة وقيم سامية ومثل عليا على الرغم من اختلاف الأجناس وتباين الزمان والأوطان، ويعد الحياة كرامة والحرية حقاً، والعدالة الاجتماعية حتماً والفضيلة جوهراً. فالعالمية نزعة إنسانية توجه التفاعل بين الحضارات، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين مختلف الأمم والشعوب، والحضارة العالمية نزوع عالمي يرى التعدد والتنوع والاختلاف القاعدة والقانون.

هذا التعريف للعالمية يختلف عن التعريف الغربي في وقتنا الراهن، إذ أن التعريف الغربي الآن يؤمن بالنزعة المركزية اللصيقة بالنموذج الحضاري الغربي منذ القديم، ولهذا فإن الجديد فيه، هو تصاعد في درجة النزعة المركزية، ووحدة التطبيق لها، والسبب في ذلك هو التطورات الجديدة التي طرأت على العالم، ومن ثم علاقة النظام الغربي بالعالم غير الغربي، والذي يطمح في صب العالم اقتصادياً وسياسياً وقيمياً وثقافياً وعسكرياً ..الخ، داخل قوالب غربية.

من هذا المنطلق تتداخل مفاهيم العولمة والعالمية الغربية، لتمثل مرحلة الطوفان والذي (هو في مضمون هذه المفاهيم مجموع الدعاوي الغربية) نهاية التاريخ، بحيث من لم يركب سفينة نموذجه طوعاً سيركبها مكرهاً، من هنا نقول إن العولمة والعالمية الآن زعامة أمريكية، توضحها أساليب الليبرالية الأمريكية المستخدمة، والتي نلحظ آثارها في الفروقات الاقتصادية الهائلة بين دول الشمال والجنوب، على الرغم من فروقات الكثافة السكانية الهائلة بين الاتجاهين كما يوضحها أيضاً تهميش دور المنظمات الدولية لحساب مؤسسات الدولة الأمريكية، فمجلس الأمن القومي الأمريكي يكاد يحل محل مجلس الأمن الدولي، والكونغرس الأمريكي أصبح يشرع للعالم بأسره ويصدر القوانين التي تصنف الدول بمارقة وإرهابية، ومحاصرة وغير محاصرة، ودول تفرض عليها المقاطعة والعقاب، ودول تستحق المقاطعة أو العقاب، ودول يستحق إنسانها الحياة والتمتع بحقوق الإنسان، وأخرى لا تستحق، ويصل التشريع الأمريكي إلى حد إصدار القوانين، واعتماد الميزانيات العلنية لتغيير نظم الحكم، هذا بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية الغاشمة لمن تسول له نفسه بالتمرد والعصيان، فمن لم تردعه التحذيرات والعقوبات، تردعه الصواريخ والمقاتلات.

3. **القابلية للتعولم:**

نحن نعيش ذروة تحول هائل، تحول نحو كونية جديدة، مراكز الفعل فيها والتأثير ذات قوة متعاظمة، وتمثل العلاقات والارتباطات المتزايدة بين الدول وبين المشروعات، وبين المؤسسات جميعها أساس وجود، ومقوم من

مقومات الحياة والاستمرار، ومعها وفيها وبها يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي بين الأطراف المختلفة كشركاء ومشاركين وليس كأطراف تابعة عالة على الجميع.. وهو ما يتطلب منا ما يلي:

- ✓ تعميق مفهوم تعاون المتنافسين Co-option: أي التنافس الشريف، وتوفير الظروف الصحية لتفاعل القوى الابتكارية والإبداعية، ومحاربة الاحتكار، وأن يكون التنافس هو تسابق مع الآخر وليس إزالة له.
- ✓ تعميق الولاء والانتماء وكأساس فاعل لتحقيق الجودة الشاملة في كافة منتجاتنا السلعية والخدمية والفكرية وكأساس لسعر عادل متفوق على المنافسين، وفى الوقت ذاته إطلاق قوة التفوق على الذات كقوة فاعلة نحو الأفضل والأرقى.
- ✓ استخدام الفكر الإداري الإنساني القائم على تفعيل البشر، ومشاركتهم، والتميز بالمبدعين فيهم، وليس القائم على الاحتراق والصراع والتطاحن الوظيفي، إنما القائم على البناء والارتقاء.
- ✓ تعميق الجانب الروحي والأخلاقي والديني كأساس متين، وتعميق الحرية، وتحقيق الديمقراطية وزيادة الشفافية، وفوق كل هذا وذاك احترام العقل والحقيقة والضمير[10].

ثانيا: نشأة العولمة

يعتقد أن ظهور مفهوم العولمة كان في منتصف الستينات، من خلال ما كتب عن حرب الفيتنام والدور الذي لعبته التلفزة عندما حولت المشاهدين إلى مشاركين، وعملت التقانة على تغيير الأفكار والتوجهات الاجتماعية، وأيضا من خلال الأفكار التي ترى أن العالم قد تحول إلى مجموعة من العلاقات المتشابكة والمتحركة، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز الثورة التقنية والإلكترونية ،وأن النظام الرأسمالي تفرد بقيادة العالم كأنموذج فرض نفسه كبديل للأنظمة الأخرى خاصة مع ظهور مقولة نهاية التاريخ لصاحبها فرنسيس فوكوياما سنة 1989، إلا أن المتأمل في فكرة العولمة يجد أنها ليست جديدة بالدرجة التي توحي بحداثة المصطلح فبعض المفكرين يفرقون بين "عولمة قديمة" و "عولمة جديدة "، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية والتجارية، في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات، وتم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مثل القارية أو الكونية أو العالمية ، أو نهاية الدولة، ونهاية الأيديولوجية[11].

ثالثا: العولمة الإقتصادية ومنهج التكتلات

تكاد تستبد العولمة الاقتصادية لتنفرد وحدها بمصطلح العولمة، فلا يسبق من كلمة العولمة في تصور كثير من الناس سوى العولمة الاقتصادية وذلك لأن الظاهرة الاقتصادية تدخل في حياة البشر من جوانبها المادية، إلا أن

تعبير "العولمة الاقتصادية " كما يفهم اليوم يعبر عن تغير نوعي في عملية اندماجات عميقة للاقتصاديات العالمية، وخصوصاً بين الاقتصاديات المتطورة، وعن تأثير قيام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية والإشراف على فتح الأسواق، وكذلك تأثير التكتلات الاقتصادية الدولية، كما يعبر تعبير العولمة الاقتصادية عن تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات، والثورة المتسارعة في التقنية، وعن تأثير التطور الهائل في سوق رأس المال العالمي على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

1. مفهوم التكتلات الاقتصادية

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، لذلك فالتكتلات الاقتصادية لا تعد ظاهرة حديثة، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة، حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تتمثل في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في أتون النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

أن من أهم الظواهر القانونية والاقتصادية بل والسياسية، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية وبروز الشركات الدولية، وتنامي ظاهرة العولمة.

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه

شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي على انه درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[12].

و يري تنبرجن للتكامل على أنه خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في وجه العمل الأمثل للتجارة، وإدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق والتوحيد[13].

اما بالاسا فيعتبر التكامل أنه في المقام الأول هو عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو ثانياً وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والتفرقة بين الاقتصاديات القومية[14].

أما الاقتصادي «ميردال»، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[15].

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[16].

2. أهم التكتلات الاقتصادية:

1.2. الاتحاد الأوروبي European Union:

يعتبر من بين أهم مراكز العولمة، حيث بدأ هذا الإتحاد كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الإتحاد إلى 27 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في المسيرة التكاملية.ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية،.ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا. ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نلتمس ذلك بجلاء من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبني الاقتصادية للاتحاد، إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد إلى دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح له بأن يلعب دوراً أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية الترابط أو الاعتماد المتبادل بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة.

2.2. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA) North America Free Trade Area:

يعتبر كذلك من بين أهم مراكز العولمة،نتيجة لتواجد أهم وأقوى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في 17 .11. 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، غير أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول جانفي 1994، ويضم بالإضافة للولايات المتحدة كل من كندا والمكسيك، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي

كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وخصوصا الإتحاد الأوروبي[17].

3.2. **جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية** (Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC:

يعتبر هذا التكتل بمثابة أحد مراكز العولمة تتكون هذه الجماعة من ثمانية عشر دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992 ويسيطر التجمع على حوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

4.2. **رابطة جنوب شرق آسيا** (Association of Southeast Asian Nations (ASEAN :

يعتبر هذا التكتل بمثابة أحد أشباه توابع العولمة، ويتكون تكتل الآسيان هذا من 10 دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين، اللاوس، ماينمار، فيتنام، كمبوديا. وقد أنشئ هذا التكتل 1967 وكان هدفه آنذاك أن يكون حلفا سياسياً مضاداً للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء السياسات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، الأمر الذي جعلها تهتم بالتعاون الاقتصادي وهكذا أنشأت تكتل (الآسيان) فيما بينها، والذي أرسى خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى ثم أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى 3% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 5. 11% من إجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه الصادرات إلى 5% من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 18% من إجمالي صادرات الدول النامية.

5.2. **الوحدة الكرايبية** CARICOM Caraibean Community :

يعتبر هذا التكتل من بين توابع العولمة وهو تكتل هامشي لحد كبير،أنش هذه الوحدة في 1973 وجاءت في مكان الرابطة الكرايبية للتبادل الحر CFTA التي أنشأت في 1968 وكانت أهدافه سياسية واقتصادية تنشد إيجاد مكانة في الساحة الدولية حيث تبلغ عدد سكان هذه الوحدة 10 ملايين حسب إحصائيات 1994 و دخلهم يتجاوز 15 مليار دولار و يضم هذا التكتل كل من: آنتيغوا، وبربودا، برباد، بولينر، دومينيك، غرينا د، غويان، جامايكا، مونيرا، سان كينس نوفيس، سانت لوس، سانت فانسوار، غرينادين، تغينيتي توباكو، ولتحقيق أهداف هذا التكتل تم تحديد آلية توحيد التعريفة الجمركية الخارجية بحلول 1993 ولكن لم تنجح و ضف إلى

ذلك عملية تحرير عوامل الإنتاج هي الأخرى لم تر وجهتها إلى حيز التطبيق وهذا الفشل يرجع إلى تفاقم المشاكل خصوصا بعد تراجع أصحاب القرار السياسي في تحقيق CARICOM بالإضافة إلى عوامل اقتصادية خارجية كان لها الوقع الكبير على دول هاته المجموعة بسبب ضعفها و قلة حجمها سواء المادي أو البشري[18].

3. **نظام بريتون وودز وأدوات العولمة الاقتصادية:**

يرتكز النظام الاقتصادي العالمي إلى ثلاثة أركان أساسية هي: نظام النقد الدولي، ونظام الاستثمار الدولي، ونظام التجارة الدولي، يقوم على إدارتها ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية هي: صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال دورها في مراقبة وضبط السياسات النقدية والمالية والتجارية، وما يحقق هذا الدور من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، وما يوفره من إزالة للقيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم.

تشكل هذه المؤسسات الإطار المؤسسي المتكامل لهذا النظام، يتم من خلاله ضبط إيقاع المنظومة العالمية، وتسعى باستمرار لتحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد من خلال آليات جديدة متجددة تدفع باتجاه رفع وتيرة العولمة وقد أنشئت هذه المؤسسات الثلاث في نهاية الأربعينات من هذا القرن، لتقوم بوظائفها – المتغيرة على الدوام – المناطة بها في كل فترة، تبعاً لمحتوى النظام الاقتصادي العالمي، والتحولات التي حصلت به في كل مرحلة، خلال العقود الماضية.

1.3. **صندوق النقد الدولي:**

هو مؤسسة نقدية عالمية تقوم بإدارة النظام النقدي الدولي، تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، ومعالجة العجوزات والاختلالات المؤقتة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه، وإلى توسيع النشاط التجاري الدولي، وذلك من خلال قيامه بوظائفه الأساسية التي تتجلى بإتاحة الموارد المالية اللازمة لتصحيح الاختلالات، عن طريق القروض التي يمنحها وتوفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية واقتراح السياسات التصحيحية التي يجب على الدولة إتباعها لتحقيق التوازن الخارجي، ومن خلال تعاونه مع البنك الدولي فيما يسمى :تقديم تسهيلات التصحيح الهيكلي للبلدان النامية بهدف إخضاع هذه البلدان للميكانيزمات الجديدة للسوق وللنظام الرأسمالي العالمي. أنشئ في 25 ديسمبر عام 1945 من حوالي 45 دولة بهدف تثبيت الأوضاع النقدية العالمية وقد نجح في ذلك بدرجات متفاوتة حتى بداية السبعينات، وبعد الأخذ بمبدأ تعويم العملات، أوكلت له وظيفة جديدة في إدارة الديون وسياسات التكييف الهيكلي الخاصة بالبلدان النامية، ثم تغيرت وظيفته، انطلاقاً من نهاية الثمانينات، ليتولى إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكية (سابقاً) في المنظومة الرأسمالية العالمية[19].

2.3. **مجموعة البنك الدولي:**

هو مؤسسة دولية مختصة بإدارة النظام المالي الدولي، أنشئ في يوليو عام 1944 بهدف إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، ومعاونة الدول النامية لاستخدام مواردها (حسب الخطاب الإيديولوجي لإدارة البنك وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية للدول الأعضاء فيه، من خلال تقدمة المشورة والنصح (والضغوط في حالات دول خاصة) للدول بإتباع سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد، وهو لذالك يهتم –على عكس الصندوق - بالمدى الطويل، بتحركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي فيقدم قروضاً طويلة الأجل، أو استثمارات مباشرة وغير مباشرة، بغرض رفع مستويات التنمية الاقتصادية وزيارة معدلات النمو الاقتصادي في الدول التي دمرتها الحرب، ثم تغيرت وظيفته - مثلما تغيرت وظيفة الصندوق وبالتوازي معه - بعد أن أنجز مهامه على صعيد تنمية الاقتصاديات الرأسمالية، ليتولى مهمة إدماج اقتصاديات البلدان النامية ضمن منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وقد قام كل من الصندوق والبنك الدوليين - بدور فاعل بكل ما يتعلق بالسياسيات النقدية والاستثمارية على المستوى الدولي، وخاصة في البلدان النامية، من خلال إدارة الديون وتمويل المشاريع في هذه الدول وتمكنا من تحقيق وفرض المشروطية المرتبطة بالتمويل الدولي، حيث أصبح الاتفاق مع الصندوق من قبل أي دولة عضو فيه شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة، التي يديرها البنك الدولي، أو إعادة جدولة الديون، كما استحدث البنك نوعاً جديداً من القروض مشروطة بالتزام الدولة - طالبة القروض - بإجراء تصحيحات هيكلية، مثل تطبيق برامج الخصخصة، وإتباع سياسات اقتصادية كلية تتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفائدة .... وغيرها من باقي وصفة الشروط المعروفة المتعلقة بالإقراض والتمويل، والتي تؤدي إلى تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، وإطلاق قوى السوق وتحريرها من رقابة الدولة وتوجيهها، وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى انفتاح اقتصاديات هذه الدول أمام الاستثمارات العالمية، وزيادة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي .

3.3. **منظمة التجارة العالمية :**

تعد هذه المنظمة الركيزة الثالثة للنظام الاقتصاد المعولم، تقوم مع كل من الصندوق والبنك على تحديد معالم هذا النظام، تهتم بإدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته، وزيادة التبادل الدولي ورفع وتيرة النشاط الاقتصادي الدولي .

تنطلق نظرية التجارة التي ترتكز إليها اتفاقيات "الجات" من أن الحواجز والقيود التي تفرض على تحركات السلع والخدمات ذات أثر سلبي في الرفاه الاقتصادي للدولة التي تفرض تلك القيود، لأنها تؤدي إلى

ارتفاع الأسعار في تلك الدولة، واستنادا لذلك فان هذه الاتفاقيات تتضمن قواعد وأحكاما تنص على إلغاء هذه القيود، وتساهم في زيادة التبادل التجاري الدولي .

أنشئت هذه المنظمة في عام 1994 لتحل محل سكرتارية "الجات" و قد تنامى دورها ليشمل مجالات أوسع في النظام التجاري الدولي، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين وإجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية، واستطاعت تدويل بعض القضايا، التي كانت إلى عهد قريب قضايا محلية تعالجها كل دولة وفق منظورها الخاص، بعد أن كانت تقتصر على تجارة السلع القابلة للتجارة دولياً، وقامت أيضا بمراجعة موسعة للعديد من السياسات وآليات العمل الاقتصادي المطبقة (حماية، دعم قيود) ونجحت في إلغاء بعضها وتخفيض البعض الآخر، بمعنى أنها نجحت في خلق نظام تجاري دولي وفق قواعد جديدة ذات طابع عالمي .

وتقوم مع كل من الصندوق والبنك الدوليين في رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة، ومحاولة إبقاء ودمج أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات القادمة من البلدان الصناعية المتقدمة، وضمان استمرار تابعية هذه البلدان في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية، من خلال التدخل في صياغة سياساتها المتعلقة بالتجارة الخارجية.

إذن قامت منظمة التجارة العالمية بدورها – إلى حد كبير– في الجانب الذي تختص به في النظام العالمي في عولمة التجارة والإنتاج، يشير إلى ذلك تزايد التجارة العالمية بنسبة 5.3% مقابل زيادة في الناتج القومي بنسبة 1.9% سنوياً، وذلك بعد قيام هذه المنظمة[20] وتضاعف التجارة الدولية للبضائع 14 مرة خلال الفترة 1945-1994، في حين تضاعف الإنتاج العالمي بمقدار 5.5 مرة فقط خلال نفس الفترة.

رابعا: العلاقة التبادلية بين التكتلات الاقتصادية وإتجاه العولمة

تفسر هذه العلاقة النظرية الكيلانية Holism theory التي تنظر للمجتمع الاقتصادي العالمي والدولي ككتلة واحدة بداخلها أجزاء مختلفة، مما يعني أن الترابط بين الوحدات هو أساس النظرة إلى هذا المجتمع، وهنا ما تعبر عنه ظاهرة العولمة Globalisation حيث تمثل التباينات بين الوحدات تنوعا وانطلاقا من تناقضاته وعدم استقراره يبرز التحول والتأزم داخل بنية النظام الاقتصادي العالمي، وترتكز هذه النظرية على ثلاثة مفاهيم أساسية تنتمي لمجالات معرفية مختلفة، لكنها تتكئ جميعا على دعامة واحدة تصبغ المنظومة الاقتصادية المستقبلية وهي: الجشتالية Gestalt في ميدان علم النفس حيث الظاهرة السلوكية كل تستعصي على التجزئة، والتعاضدية Synergy التي تؤكد حقيقة أن تصرف الكل أعظم من مجموع تصرف الأجزاء، والاعتماد المتبادل interdependence حيث لا تكتمل حركية الجزء إلا بارتباطه مع غيره في نطاق الحياة الاقتصادية والسياسية العالمية، و هذا الأخير يمثل ركيزة هذه النظرية

1. **الاعتماد المتبادل:**

الاعتماد المتبادل هو صفة مميزة لكل نظام system، والتفكير النظامي يركز على الكلانية، وينظر إلى الصورة الكبرى، لذلك فإن النظر إلى النظام الدولي يعني النظر إلى أنماط من التفاعلات بين الفاعلين، الاعتماد المتبادل يركز على الترابط الداخلي بين وحدات النظام، وهذا الترابط يؤثر على رغبات صناع القرار في الفعل، يمكن تعريف الاعتماد المتبادل بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية، ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية، وبحسب هذا العنوان، فإن مضمونه العام يتأسس على مبدأ البحث في فك العلاقة التفاعلية الحاصلة عمليا ما بين المتغيرات التي يبينها الشكل التوضيحي التالي:

شكل رقم (01): العلاقة التبادلية بين العولمة والتكتلات الاقتصادية

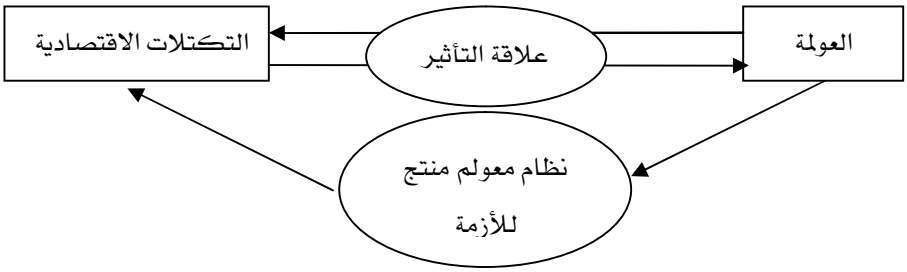

المصدر: من إعداد الباحثين

خامسا: الأزمات الاقتصادية

لا يمكن القول اليوم أن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية وفقط، فبعد حوالي خمس سنوات من انفجار أزمة "الرهون العقارية" في شهر أوت 2007، هناك إجماع (المؤسسات الدولية، الحكومات، الاقتصاديون، الصحافة المختصة...) أننا أمام أزمة من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر، أزمة خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل.

1. **مفهوم الأزمة:**

لا تعتبر الأزمات ظاهرة حديثة بأي حال، بل أنها تخضع في كثير من الأحيان لنفس القوى التي طالما مارست تأثيرها في مختلف الأزمات، غير أنه يبدو بالفعل أن الابتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية

خلال العقدين الماضيين من القرن السابق قد أضافا بعض العوامل والمخاوف الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في أوجه الشبه بين تلك الأزمات إلا أن تلك التي وقعت في السنوات الأخيرة قد اختلفت عما سبقتها في الوقوع في نواح هامة، ويمكن لنا القول إن انتشار الأزمات وأثارها المعدية قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثرا عن ذي قبل.

يمكن عموما تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية على أنها "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"[21].

أما محسن أحمد الخضيري فيعرفها على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما"[22]:

- ✓ التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.
- ✓ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

أما من وجهة نظر اقتصادية فيقصد بالأزمة على أنها "ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة[23]".

2. **أسباب أزمات العولمة**[24]

يرجع اتجاه الشركات نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والانتشار والهيمنة العالمية ومن ثم تعتمد الشركات في توجهها نحو العولمة على استخدام أساليب الابتلاع والدمج والإزاحة للآخر حتى تتحقق هذه الشركات القدرة التأثيرية والتفعيلية لعملية العولمة فالعولمة تيار من الحركة والفعل والتأثير فرضته الضرورة وأولدته حاجة ودافعت عنه وأوجدته المصلح وأهم هذه أسباب:

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى أخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية.

- سرعة الحركة الانتقال من نشاط إلى أخر بحثا على الربح وعن الفرص وعلى عمليات المضاربة سريعة وبالتالي لا تستقر في مكان واحد لمدة طويلة.

- التطور الذي حدث في الاقتصاديات التطوير المؤسسات والذي أدى إلى جعل الأسواق محلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية المحلية.

- تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة ومن حيث الحجم الأصول والأموال.

- التطور الهائل في النظم الاتصال ونظم الدفع ونظم التعامل و التداول على المستوى الدولي وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع النشاط الاقتصادي.

3. **خصائص الأزمة العالمية الحالية:**

وبالرغم من أن الكثير من الاقتصاديين والمحللين يوازون بين الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين (أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933) والأزمة الجارية ويجدون بينهما الكثير من أوجه الشبه، إلا أنه يمكن القول هذه الأخيرة هي أخطر بكثير من الأولى بالنظر إلى مجموعة من الخصائص نعتقد أنها أساسية[25]:

-**فالخاصية الأولى**: للأزمة الجارية هي أنها فعلا عالمية أو معولمة، وهذا بالنظر للميل أكثر فأكثر لإضفاء نوع من الانسجام على النظام الرأسمالي العالمي عبر حركة تحطيم علاقات الإنتاج السابقة له وتعميم السلعنة والعلاقة الأجرية، وكذا تحطيم التقسيم الدولي القديم للعمل القائم على العلاقة بين المركز الصناعي والأطراف القائمة على الفلاحة والصناعة الاستخراجية وتعويضه بنظام العولمة الليبرالية، بمعنى آخر، فالأزمة الحالية هي عالمية بالنظر للتشابك بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي في مركزه وأطرافه وتتوسع لتطال كل السوق الرأسمالية العالمية خاصة بعد انهيار جدار برلين ودخول البلدان الاشتراكية السابقة هذه السوق وبعد انخراط معظم البلدان النامية في اقتصاد السوق الليبرالي، فبلدان مثل الصين والهند والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبلدان الصاعدة عموما، بوزنها في الاقتصاد العالمي الآن لا يمكن أن تبقى بمعزل عن هذه الأزمة بل هي في عمقها، كما أنها لا يمكن أن تبقى على هامش التحولات التي ستحدثها.

هذه الأزمة هي عالمية كذلك بفعل درجة انفتاح السوق العالمية وتوسع المنافسة نتيجة لسياسة اللبّرنة الاقتصادية التي شرع فيها منذ بداية 1980 وتفكيك القوانين المسيّرة للاقتصاد وتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وتراجع الدور التعديلي للدولة الكينزية.

أخيرا فالذي يضفي على هذه الأزمة طابعها العالمي هي الثورة التكنولوجية الجارية في مجال الإعلام والاتصال والنقل التي جعلت الأسواق الدولية للسلع والخدمات والساحات المالية والبورصات العالمية مترابطة فيما بينها، فالمعلومة الاقتصادية أصبحت تنتقل بسرعة تفوق سرعة الضوء وأي خلل يصيب جزء من أجزاء النظام سينتقل ليمس الأطراف الأخرى وينشر العدوى فيها.

هذا بالإضافة إلى تأثير هذه الثورة على المجال المالي بالخصوص إذ سمحت بإضفاء نوع من الاستقلالية على القطاع المالي عبر تطوير منتجات جديدة كان لها الدور الكبير في توسيع الرسملة والورقية. لهذا سيضيف هذا المجال المالي من مخاطر الأزمات التي تصبح مزدوجة: بداخله وفي إطار العلاقات الترابطية بينه وبين الاقتصاد الحقيقي.

كل هذه العوامل تجعلنا نقول أننا أمام أزمة عالمية تمس كل الاقتصاد المعولم في مركزه وأطرافه، في جانبه المالي (التشابك والترابط بين مختلف الساحات المالية) والحقيقي (كوكبة الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع الاحتكار)، وستكون لها تداعيات ليس فقط على مستوى الدول بل على العالم برمته، وهي التداعيات التي لن تكون اقتصادية فقط بل اجتماعية وسياسية، وفي هذه الحالة هل بإمكان الدولة أو الدول والمؤسسات الدولية أن تعدّل وتنظم وتراقب هذه السوق المعولمة والشركات المتعددة الجنسيات المكوكبة؟

-**أما الخاصية الثانية**: التي تميّز الأزمة الجارية هي أنها أزمة تمتزج بأزمات أخرى، فبالإضافة للأزمات المالية المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي ابتداء من الأزمة المالية والنقدية لسنة 1971 والتي كانت المنطلق لانهيار نظام "بروتون وودز" إلى غاية أزمة الرهون العقارية سنة 2007، فإن ما يميز الأزمة الجارية هو اصطحابها بالأزمة الغذائية والأزمة البيئية التي يعرفها العالم اليوم، الأمر الذي لا يجعلها أزمة عادية بل هي أزمة من نوع خاص: فهي أزمة الإنسانية جمعاء بعلاقاتها المعقدة والمتشابكة، أزمة استغلال الموارد والثروات البشرية وتوزيعها، إنها أزمة التصرف والحاكمية الدولية بكل أشكالها، لهذا فهي تكتسي بُعدا كونيا يجعل مستقبل البشرية في ميزان وعليها أن تختار فإما الربح أو الإنسان؟

أخيرا، فما يميّز هذه الأزمة الجارية عن أزمة الكساد الكبير لسنوات 1929 - 1933 هو حالة الانسداد الذي وصله نمط التراكم السائد والصعوبة التي يجدها للخروج من الأزمة وإيجاد بدائل وحلول. فمن المعروف اليوم أن كل أزمة عامة هي فرصة لإعادة ترتيب شؤون العالم والاقتصاد العالمي ككل، أي أنها فرصة للنظام السائد لتهيئة شروط تجاوز الأزمة وتناقضاته والشروع في مرحلة جديدة من النمو والتراكم، وهذا ما حدث أثناء وبعد أزمة 29 - 33 التي كانت مناسبة لإعادة النظر في النمط الليبرالي للتراكم الكلاسيكي والنيوكلاسيكي واعتماد نمط جديد يقوم على الوفاق الفوردي ـ الكينزي، كما كانت هذه الأزمة فرصة للتغيير زعامة النظام (لأن النظام الرأسمالي هو دائما بحاجة إلى بلد رائد يسحب الأطراف الأخرى فيه)، فالولايات المتحدة الأمريكية (والدولار الأمريكي) التي استلمت قيادة الاقتصاد العالمي والعالم بعد تراجع بريطانيا العظمى (والجنيه

الإسترليني) ستتمكن اليوم من إعادة "ترتيب شؤون البيت العالمي" أم ستدخل النظام في أزمة أعمق لا يمكن التنبؤ بعواقبها؟

كل هذه الخصائص تجعلنا نقول أن العالم اليوم هو أمام أزمة مميزة ستدخله والاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الاضطرابات، حيث ستشتد التناقضات بين مختلف شرائح الرأسمال نفسه وبين الرأسمال والعمل، هي أزمة ستكون نتائجها مؤثرة وأليمة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخل الدول وفي العالم بأسره.

4. بداية عهد الأزمات للألفية الثالثة

يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية الراهنة هي تلك التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعتمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسئولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم[26].

وببروز هذه الأزمة انتهت فترة الإزدهار الاقتصاد الرمزي المضاربي وما رافقها من انتعاش كبير للمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار المرتبطة بقطاع العقارات، وتفاقمت أزمة القروض العالية المخاطر، فادت إلى اضطرابات كبيرة في أسواق المال والائتمان العالمية ولم تجد مسارعة البنوك المركزية بضخ مئات الملايير من الدولارات لاحتواء وإدارة أزمة السيولة في البنوك بأمريكا وأوروبا وآسيا التي تجاوزت خسائرها آلاف المليارات من الدولارات، التي ترافقت مع إفلاس عشرات الآلاف من المؤسسات وتسريح ملايين العمال، وتحولت بذلك الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية مازالت تتفاقم وتتطور وتزداد انعكاساتها وآثارها السلبية الحالية والمستقبلية لتشتمل جميع الاقتصاديات العالمية بدرجات متفاوتة.

سادسا: تداعيات الأزمة المالية العالمية على مراكز العولمة

1. أزمة اليونان و تأثيرها على اليورو و مستقبل الإتحاد الأوروبي

يعتبر اليونان حاليا محور النقاش العالمي والاهتمام في ما يتعلق بوضعها الاقتصادي المتعثر وهذا بالرغم من الدور الهامشي لهذه البلد، لكن ونظرا لكونه إحدى دول الإتحاد الأوروبي الذي يعد من أحد أهم مراكز العولمة بعد الو. م. أ، زاد التركيز عليه بشكل غير مسبوق عن ذي قبل، حيث حذر بعض الاقتصاديين من أنه

اذا لم يتم تداركه يمكن أن يسبب أزمة اقتصادية هائلة في العالم، وقدم الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي العام الماضي الى اليونان منحة تقدر ب 110 مليارات يورو كمساعدة مالية إلا أنها لم تساعد اليونان على الخروج من أزمته المالية والإقتصادية الكبيرتين بل إمتدت لتخلق أزمة سياسية حادة ستكون لها انعكاسات كارثية ليس على اليونان فقط، بل إن الازمة اليونانية أثبتت فعلا أنها معدية وانتقلت الى ايرلندا والبرتغال اللتين منحتا ايضا مليارات اليورو لمساعدة إقتصاداتهما من الإنهيار، وستنتقل إلى عدة دول أوروبية على غرار إسبانيا وإيطاليا. وهذا ما تبرزه أهم الملامح في الوضع الاقتصادي العالمي وجود عدة دول أوروبية ضمن منطقة الإتحاد الأوروبي غارقة في الديون وفي مقدمتها اليونان البرتغال، وأيرلندا، وإيطاليا ، واسبانيا، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): الدين العام وعجز الميزانية مقابل الناتج المحلي الإجمالي

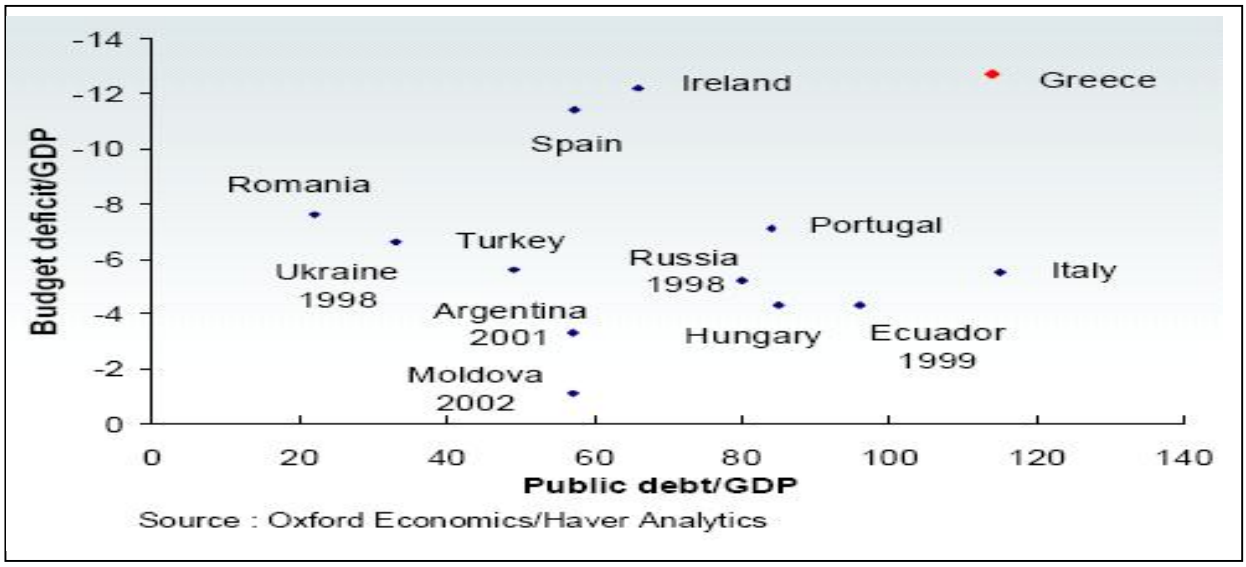

114source: Oxford Economics/Haver analytics

تعاني اليونان من عجز في الموازنة يقدر بحوالى 13 في المئة من الناتج المحلي، أي أعلى بأربعة أضعاف المتوسط الذي تسمح به قواعد منطقة اليورو والبالغ 3 في المئة. ومع بلوغ الدين العام 170 في المئة من الناتج المحلي وبفوائد عليه تقدر بحوالى 11.6 في المئة من الناتج المحلي، عجزت اليونان عن تسديد ديونها واستنجدت بأوروبا وبصندوق النقد الدولي لمساعدتها، مقترحة مجموعة من الإجراءات والتعديلات القاسية في السياسة المالية تشمل زيادة في الضرائب والتوقف عن التوظيف وخفض الأجور في القطاع العام، بهدف خفض العجز إلى 8.7 في المئة في 2011. إن المشكلة التي يواجهها صناع السياسات في منطقة اليورو هي أن اليونان ليست العضو الوحيد الذي يواجه عجزا مزدوجا في كل من الموازنة والحسابات الجارية، فالأمر ينطبق أيضاً على البرتغال وإيطاليا وايرلندا واسبانيا، فإذا فشلت عملية إنقاذ اليونان، فقد تطال انعكاساتها وأخطارها كل الدول الأوروبية وخاصة

الضعيفة منها، والعكس صحيح مع بقية الدول الأوروبية المتأزمة. وقد لا تنحصر المشكلة في الدول الواقعة جنوب الاتحاد الأوروبي والمطلة على البحر المتوسط؛ فقد بلغ العجز في موازنة بريطانيا العام الماضي 11.8 في المئة من الناتج المحلي ويتوقع أن يزداد خلال هذه السنة ليقارب مستوى العجز في اليونان والبرتغال واسبانيا واليوم ايرلندا، وبالتالي تواجه منطقة اليورو أول أزمة شاملة تطاول نظامها ووحدتها. ولخطورة المرحلة التي أصبحت تهدد الاتحاد الأوروبي بالتفكك، وبعد مداولات ومناقشات صعبة داخل وخارج مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تمّ الإعلان عن إنشاء آلية تدخل أوروبية لتوفير 700 مليار يورو لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مالية وفي مقدمها اليونان. وهذا ما دفع برئيس وزراء فرنسا الأسبق إدوارد بالادور إلى استشعار الخطر بتأكيده أنه إذا اختفت منطقة اليورو فستغرق أوروبا وتخرج من التاريخ[27].

2. أزمة الو.م.أ: بدءا من أزمة الرهن العقاري وصولا إلى أزمة الدين الأمريكي

بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّد تنبُّؤات ألن غرسيبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كُبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز".

لذلك فأزمة الرهن العقاري - أو أزمة القروض العقارية عالية المخاطر- هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة، فجّرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية تهديداً للاقتصاد المالي العالمي.

أثارت الأزمة في الولايات المتحدة وتداعياتها - التي تفاقمت شيئا فشيئاً- فزعاً داخل أسواق المال العالمية، وسط مخاوف من تكرار الأزمة المالية الآسيوية عام (1997م) وآثارها السيئة على الاقتصاد العالمي، ولأن مصدر الأزمة هو أقوى اقتصاد في العالم، فقد بادرت البنوك المركزية في العالم،وخصوصاً في أوروبا وآسيا، بضخ مئات المليارات من الدولارات لمواجهة نقص السيولة الناجم عن خسائر المؤسسات المالية المقرضة، إضافة إلى تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الخصم الأساسي.

جاء ذلك بعد فترة ازدهار عاشتها المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الأمريكية والأوروبية والآسيوية خصوصاً. مستفيدة من ارتفاع أسعار المساكن وزيادة الأرباح منها وانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تتابع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية تطورات محادثات الدين الأمريكية التي تشهد تجاذبات قوية بين قطبي الكونغرس، الجمهوريين والديمقراطيين، وفيما حذر الرئيس الأمريكي من أن عدم التوصل إلى حل لهذه الأزمة من شأنه أن يلقي بتداعيات شديدة الخطورة على الاقتصاديين الأمريكي والعالمي، فبعد أزمة الرهن العقاري ها هي أزمة الديون السيادية الأمريكية الحالية تطفو على السطح والتي نتجت بعد خفض التصنيف الائتماني لهذه الديون درجة من AAA إلى AA+ من قبل إحدى هيئات تصنيف الديون الحكومية S&P، أزمة الدين الأمريكي الذي تجاوز (14 تريليون دولار). لذا فالكثير من الاستشاريين الاقتصاديين يرون أن أزمة الديون الأمريكية تنذر بخطر وكارثة اقتصادية خطيرة قد تتسبب في خفض الحكومة الأمريكية لنفقاتها بواقع 40% لتسوية المديونية، وقد تضرب التنمية الاقتصادية والاستثمارية في جميع أنحاء العالم وتضعف من قيمة الدولار الذي فقد الكثير من قوته مقابل العملات الأخرى، كما أنها قد تحد من تقدم المشاريع الصناعية والاستثمارية والاقتصادية وقدرة الدول والحكومات والشركات على الوفاء بالتزاماتها وخاصة الدول التي قد تتعرض للهيب الأزمة المالية مثل الصين وأوروبا والدول المنتجة للنفط، وقد تمتد هذه الأزمة المالية إلى بقية دول العالم وتزيد من القلاقل في بعض الدول التي تعاني الكساد الاقتصادي.

سابعا: مسارات العولمة ومستقبل التكتلات

تطغى على أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من المفردات التي تتضمن محتواها مدلولا كلانيا، كما أن منهج التحليل القائم على أساس إعتبار المجتمع الدولي هو وحدة التحليل، الذي يمثل المنظور كله، وبما أن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريالي المعولم، ونظرا لواقع المجتمع الدولي المعاصر على سمتين مركزيتين يتصف بهما، الأولى تتمثل في الفيضان المعلوماتي من ناحية، والثانية تتمثل في عولمة وتدويل الأزمات من ناحية ثانية، فإن هذه الأخيرة سيكون لها وقعها الخاص على العالم بأسره.

جورج سوروس: أن ما جرى و ما يجري لا يعد سوى إعادة ترتيب للمراكز الإقتصادية في العالم، وانتقال حقيقي للقوة الإقتصادية من الدول المتقدمة و في مقدمتها الولايات المتحدة إلى الدول النامية وفي مقدمتها الصين. و ثمة ثلاثة إتجاهات لوجهة مسار العولمة كما تم الكشف عنها في نموذج الدراسة، نتيجة للتغيرات الكبيرة أو الأزمات الصادمة التي مست أهم مراكز العولمة ممثلة في اليونان ليس بإعتبارها دولة هامشية بل بإعتبارها دولة

في أهم تجمع تكاملي حقيقي ومن أهم مراكز العولمة، وبالتالي فأي أزمة في هذا التجمع ستحدث زلزالا قويا يمس إرتداده الدول الأخرى المكونة لهذا التجمع، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليس بإعتبارها كأحد أهم مراكز العولمة وإنما بإعتبارها كأحد أهم بؤر التوتر الإقتصادية نتيجة لما أصابها من أزمات متتالية هذا من جهة، ومن جهة ثانية عملتها المعولمة التي تعاني خطر الزوال من التداول العالمي من جهة أخرى، كل هذا التصعيد الأزماتي في مركز العولمة سيلقي بثقله على توابع وأشباه التوابع لمركز العولمة، مسببا دوامات صاخبة و متصاعدة مؤدية إلى سلوك أحد المسارات الثلاثة التالية:

1. المسار الأول: إنهيار الدولار وتفعيل النافتا

يمثل هذا الاتجاه أحد الأبعاد التي يمكن أن تأخذها ظاهرة الدراسة ممثلة في التكتلات الاقتصادية، وهذا البعد هو المسمى الممكن:possible: وهو ما يعني الاحتمال الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة ويتوفر الواقع على مؤشرات كافية لتحققه. حيث يتوقع نتيجة لانهيار الدولار دخول الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الإفلاس الاقتصادي و كمحاولة لإنقاذها يتم إدخالها ضمن المنطقة الاقتصادية المعروفة باسم منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا أو ما يسمى بالمختصر بالنافتا North America free Trade Area والتي تضم كل من كندا والمكسيك و الو.م.أ المنهارة والمفلسة، وهذا لا يكون إلا بعد تفعيل عملتها الموحدة المعروفة بالأميرو AMERO و هذا من أجل الحفاظ عليه .

يقول جيرالد سيلنتي Gerald Celente والمعترف به عالميا كأول متوقع للإتجاهات الإقتصادية والسياسية:" الناس الذين لهم إطلاع يعلمون بأن معركة البلد على وشك أن تشن، وهو يعني أن الدولار الأمريكي قد تم إدخاله منذ فترة إلى غرفة الإنعاش، لكن في الوقت ذاته يعملون بشتى الوسائل لإبقائه حيا، وربما ينتظرون حربا ومن ثم يلومون الحرب كسبب لإنهياره، وأن هذا الإنهيار يجعل من الدولار عملة غير قابلة للتداول، مما يؤدي إلى إنهيار الأسواق المالية، كما سيعرف العالم أكبر ركود إقتصادي أسوء من الذي حصل سنة 1929، ومن ثم يتم الإعلان على بدء سريان القانون الإقتصادي العرفي، كما ستشهد الولايات المتحدة الأمريكية موجة غير مسبوقة من الإضطرابات في الشوارع من أعمال للشغب وعمليات إجرامية مما يستدعي فرض قانون للطوارئ، كما سيحصل تصدعات في معظم التكتلات الإقتصادية مما يؤدي إلى إنشطارها[28]. وهنا قد يلجأ الإتحاد الأوروبي إلى إخراج اليونان من منطقة اليورو كعمل وقائي وقد تليها دول أخرى التي تعاني نفس مشكلة اليونان، كالبرتغال وإيطاليا من أجل المحافظة على إستقرار و وحدة منطقة اليورو.

2. المسار الثاني: التطبيق الفعلي للعولمة أو ما يسمى بنظرية الحكومة العالمية

يمثل هذا الاتجاه أحد الأبعاد التي يمكن أن تأخذها ظاهرة الدراسة ممثلة في التكتلات الاقتصادية، وهذا البعد هو المسمى بالمحتمل: probable: وهو احد احتمالات تطور الظاهرة لكن مؤشرات هذا الاحتمالات ليست كافية في الواقع، حيث و نظرا للوضع المتأزم الحاصل في منطقة اليورو المشار إليه في البعد أو المسار الأول، و إذا لم يتم احتواء الأزمة فإن مؤشراتها ستتصاعد بحدة وشدة غير مسبوقتين مما يمهد الطريق لها لتنتشر و تتوسع لتجرف معها كبريات اقتصاديات الدول الأوروبية القوية المكونة للإتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا مما يؤدي إلى انهيار الواقع الأوروبي ومن ثم انهيار أحد المراكز المهمة للعولمة. ومع هذا الانهيار الثاني لمركز العولمة بعد الانهيار الأول ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التوابع وأشباه التوابع من التكتلات الاقتصادية ستنهار كحتمية مسبقة. ومن ثم تنهار الدول وتنفجر الحروب وتندلع الصراعات مدوية بدخول مرحلة جديدة أهم سماتها الفوضى العالمية.

أمام هذا الوضع الخطير والمتردي سيكون العالم أمام حل لا مناص منه وهو إعلان ميلاد حكومة عالمية تتولى ضبط الأمن والاستقرار العالميين، وهكذا تخرج الحكومة العالمية للوجود، وفي هذا السياق نجد العديد من المفكرين والكتاب من أمثال دانتي،و غاري ديفيس، وإمري ريفز، وغيرهم الذين نادوا ونظروا لهذه الحكومة العالمية تحت اسم نظرية الحكومة العالمية حيث تتصور هذه النظرية وجود أو القدرة على إيجاد مؤسسات لها من القدرات ما يجعلها أن تدير العلاقات الدولية، واعتبار الحكومة العالمية على أنها نظام فعال نحو تطبيق قانون عالمي وذلك داخل الدائرة التي تتعلق بحظر ومنع قيام الحروب[29]. أما جاك أتالي فيقترح إنشاء حكومة عالمية دنيا تعينها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبنك كوكبي يسير العملة الوحيدة للعالم، ووكالات مكلفة بالأملاك العمومية.

أما ما يتعلق بالباحثين فلهما وجهة نظر أخرى، وهذا من خلال إجراء فحص ثاقب ودقيق للعملة الخضراء الأكثر تداولا وسيطرة وسطوة في سوق التعاملات المالية، وبما أن كل عملة لأي دولة أو تجمع اقتصادي دلالات ورموزا تحملها، فإن للدولار الأمريكي بصمة في فئته ذات الواحد شعار أو ما يسمى بالبصمة الكبرى مكتوب فيها باللاتينية NOVOS ORDO SECULARIM والتي تعني بالإنجليزية: new world order أما باللغة العربية فتعني: النظام العالمي الجديد أو بالأحرى النظام العالمي الدنيوي. أي أن الأمر قد تم تدبيره مسبقا من قبل قوى لها نفوذا على الصعيد العالمي وهي تنتظر الفرصة المتاحة لفرض وتطبيق هذه الحكومة العالمية كأمر واقعي لا يمكن تغييره، وهذا ما يوضحه الصورة الموالية:

شكل رقم (03): البصمة الكبرى للدولار الأمريكي

Source: http://observers.france24.com/content/20090507-angels-demons-film-conspiracy-dan-brown-illuminati.

3. المسار الثالث: أفول العولمة و بزوغ نظام عالمي جديد وعادل:

يمثل هذا الاتجاه أحد الأبعاد التي يمكن أن تأخذها ظاهرة الدراسة ممثلة في التكتلات الاقتصادية، وهذا البعد هو المفضل: Preferable: وهو الاحتمال الذي نرغب في أن تتطور الظاهرة نحوه ولكن المقومات الموضوعية لتحققه محدودة بقدر كبير. فحسب نظرية عالم الاجتماع الفرنسي ألفرد سوفي الذي كتب في مجلة الأوبزرفاتوار الفرنسية في 14 آب 1954: أن رأسمالية الغرب وشيوعية الشرق ترتكز الواحدة منهما على الأخرى، فإذا اختفت الأولى تقع الثانية في أزمة مصيرية ستهدد بقائها، لذلك تصاحب كل الأنظمة الوليدة أحاديث تنبؤية عن مستقبلها وتوقعات الخبراء والمهتمين بها لاستشراف المستقبل، وعلماء الاقتصاد الوضعي قد تنبئوا من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره؛ لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ومع القيم والأخلاق، كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها أشر شر على وجه الأرض، حيث تقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين، وسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم وتسبب آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة. كما إن إقصاء الذهب عن كونه الغطاء النقدي، وإدخال الدولار شريكا له في اتفاقية بريتون وودز مع نهاية الحرب الثانية، ثم بديلا له في أوائل السبعينات، قد جعل الدولار متحكما في الاقتصاد العالمي، بحيث تكون أية هزة اقتصادية في أمريكا مشكِّلةً ضربة قاسية لاقتصاد الدول الأخرى، وذلك لأن مخزونها النقدي، معظمه إن لم يكن كله، مغطى بالدولار الورقي الذي لا يساوي في ذاته أكثر من الورقة والكتابة عليها، وحتى بعد أن دخل اليورو "حلبة الملاكمة"، وأصبحت الدول تحتفظ في مخزونها النقدي نقودا غير الدولار، إلا أن الدولار بقي يشكل النسبة الأكبر في مخزون الدول بشكل عام. ولذلك فما لم يرجع الذهب غطاء نقديا، فإن الأزمات الاقتصادية

ستتكرر، وأي أزمة في الدولار، ستنتقل تلقائيا إلى اقتصاد الدول الأخرى، حتى إن افتعال أزمة سياسية تخطط لها أمريكا ستنعكس على الدولار ومن ثم على العالم، ومثل هذا قد يحصل مع أي نقد ورقي آخر لدولة ذات نفوذ. فكل هذه الأمور، وربما غيرها، تشير إلى أننا نعيش في عالم مأزوم، وأن آليات بريتون القديمة وما حدث بها من ترقيعات لم تعد تجدي في مواجهة هذا العالم. ولا شك أن حالات الفوضى والركود والبطالة والحروب النقدية والتجارية السائدة الآن في الاقتصاد العالمي تنطوي على تكلفة وأخطار محدقة لكل شعوب العالم. وأن تلك المشكلات تؤثر على جميع التكتلات والأطراف والدول وإن كان بطرق مختلفة. من كل ما سبق تتجلى أمامنا حقيقة ساطعة لا ضير من تكرارها، ألا وهى أن ردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء - عالمياً وقطرياً- يتطلب عملية تحرر مزدوج من العولمة الليبرالية ومن الهيمنة الأمريكية، فهما وجهان لعملة واحدة يستحيل الفصل بينهما[30]. ومن ثم إعادة بناء نظام اقتصادي جديد وعادل وباحتمال عودة الذهب كعملة جديدة عوض الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي.

ومن الأكيد أنه توجد الآن مصلحة مشتركة لجميع دول العالم لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد، تتوافر فيه آليات جديدة أكثر ملاءمة وعدلا، وتعكس مصالح واحتياجات الشعوب للتنمية والتقدم والعدالة. بيد أنه نظرا لتباين علاقات القوى الدولية واختلاف المصالح والأهداف، فإن الحاجة باتت ملحة للدعوة لعقد مؤتمر دولي يعقد في إطار هيئة الأمم المتحدة للتداول والتشاور حول الأطر والآليات الجديدة لعالمنا المعاصر، على أن تقوم تلك الأطر والآليات على مبادئ التكافؤ بين الدول واحترام إرادة الشعوب، وحقها في اختيار طريقها الإنمائي وتقدمها الاجتماعي. هي إذن دعوة نوجهها على صفحات هذه البحث لعقد بريتون وودز جديدة من أجل تجاوز مأزق عالمنا الحائر.

خاتمة:

في سياق التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي "الجديد" تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي "الجديد" أو ما يسمى

بالعولمة Globalization التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن أحداً لم يعد يماري في واقع أن الرأسمالية جددت نفسها، ولا تزال على الأرجح قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكن ما يغفل عنه كثيرون أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج وصيرورة التكتلات الاقتصادية من خلال استشراف مستقبلها، من خلال النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية من وجهة نظر كيلانية.

الهوامش والإحالات:

[1] الهوجلة: النَّوم الخفيف.

[2] المصدر عند الكوفيِّين مصدرٌ لصدوره عن الفعل، فيما هو عند البصريِّين أَصل المشتقَّات لصدور الأَفعال عنه. انظر في ذلك: أَبو البركات الأَنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ـ المسألة 28.

[3] إسماعيل صبري عبد الله : الكوكبة، الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأمبريالية عزت السيد أحمد: انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2000، ص، 12.

[4] عابد بن محمد السفياني، العولمة وخصائص دار الإسلام ودار الكفر، ط1 ، سنة 2000 ، دار الفضيلة، الرياض، ص 17.

[5] نعوم تشومسكي: الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص، 19.

[6] لجنة «إدارة شؤون المجتمع الدُّولي»: جيران في عالم واحد ـ ترجمة؛ مجموعة من المترجمين ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ (سلسلة عالم المعرفة) ـ الكويت ـ العدد 201 ـ 1995م. ـ ص 30.

[7] محمد صفوت قابل : الدول النامية والعولمة ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص ص 15- 16 .

[8] بثينة حسنين عمارة : العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري ، القاهرة ، دار الأمين ، ط 1 ، 2000 ، ص 21 .

[9] محمد عمارة: مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص.3،4.

[10] محسن احمد الخضيرى : العولمة الاحتياطية ، مجموعة النيل العربية ، ط 1 ، 2001 ، ص ص 29- 30 .

[11] محمد صفوت قابل : ، الدول النامية والعولمة، القاهرة، الدار الجامعية، 2000، ص. 17- 18 .

[12] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص 30.

[13] فؤاد مرسي: دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي... مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة عمان 1983، ص، 19.

[14] بيلابالاسا: نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1964، ص، 24.

[15] محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

[16] عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص ص 12، 11.

[17] CD – ROM : « ENCYCLOPIDIE ENCARTA 99 » édition Micro Soft coorporation 1995 USA.

[18] OCDE : « INTEGRATION REGIONALE ET PAYS EN DEVELOPPEMENT » édition OCDE Paris 1993 P 56

[19] سمير أمين – خمسون عاماً على مؤسسات بريتون وودز – مجلة النهج عدد 37 عام 1994 ، ص، 17.

[20] بيتروال الخاسرون من العولمة.... أوروبا والعرب العدد 169 دمشق 1997. ص، 23،24.

[21] السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة3 ، القاهرة، 2004، ص.13.

[22] محسن أحمد الخضيري: إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص،5.

[23] دنيال أرنولد :تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992 ، ص، 12

[24] الخضيري: مرجع سابق، ص 145.

[25] أحمين شبفر: الأزمة العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، يوم برلماني، ورقة علمية مقدمة إلى: لجنة الشؤون الإقتصادية و التنمية و الصناعة و التجارة و التخطيط، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الثلاثاء 30 جوان 2009، ص، 3،4.

[26] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-6CE0A5B01601.htm

[27] هل تتهاوى منطقة اليورو؟ مقال منشور في موقع بي ستراتيجيا. http://www.bi-strategia.com/ar/studies

[28] Gerald Celente : Top 11 trends of 2011, the trends journal, the trends research institute

[29] مقال تحت عنوان: نظرية التوازن وتوازن المصالح ، على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec052.htm

[30] سمير أمين- http://www.iraqcp.org.- دراسة بعنوان : الفجوة بين الفقراء والاغنياء (الاشكاليات- الآليات- المستقبل